

## أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري

- التدعيات والحلول -

د.مبارك بن زاير

جامعة طاهري محمد - بشار - الجزائر  
benzairmebarek@yahoo.fr

أ. عبد الوهاب بن زاير

جامعة طاهري محمد - بشار - الجزائر  
wahab.apolyoss@yahoo.fr

د. سفيان بوقطاية

المركز الجامعي غليزان؛ الجزائر  
soufyanebouguetaia48@gmail.com

Received: Avril 2018

Accepted: Mai 2018

Published: Juin 2018

### Abstract:

An oil crisis has emerged in recent years beginning in 2014, where oil prices have been steadily falling, which has had a negative impact on the economies that depend on the revenues of this substance as the main source of funding, The Algerian economy is no exception in view of the significant contribution of oil revenues to the financing of various economic activities.

Within this framework this study aims to shed light on the reality of the Algerian economy and its impact The collapse of oil prices And come up with a range of solutions that will help overcome this crisis.

**Key words:** Algerian economy, Petroleum economy, Petroleum crisis

ملخص:

ظهرت بوادر أزمة بترولية في السنوات الاخيرة مع بدايات سنة 2014، حيث شهدت أسعار البترول انهيار مستمرا، مما أثر سلبا على الاقتصاديات التي تعتمد على عائدات هذه المادة كمصدر اساسي للتمويل، والاقتصاد الجزائري ليس استثناء في هذا الامر نظرا للمساهمة الكبيرة لعائدات البترول في تمويل مختلف النشاطات الاقتصادية.

ضمن هذا الاطار تهدف هذا الورقة البحثية الى تسليط الضوء على واقع الاقتصاد الجزائري ومدى تأثره بالانهيار الذي شهدته اسعار البترول و الخروج بمجموعة من الحلول التي ستساهم في تجاوز هذه الازمة.

-الكلمات المفتاحية: اقتصاد جزائري، اقتصاد بترولي، أزمة بترولية.

## مقدمة:

يُعتبر البترول أحد أهم مصادر الطاقة منذ مطلع القرن العشرين، وتحظى أسعاره باهتمام بالغ من طرف الخبراء و المحللين الاقتصاديين في الدول المنتجة او المستهلكة له على حد سواء، وتشكل عائداته مصدرا مهما للتمويل في العديد من الاقتصاديات التي يصطلح عليها بالاقتصاديات الريفية التي تحظى بحيز مهم ضمن الدراسات و الابحاث التي تسعى الى تحديد ايجابيات و سلبيات الاعتماد الكبير على الريع.

وفيما يتعلق بالاقتصاد الجزائري، فقد شكل البترول منذ الاستقلال مصدرا اساسيا للتمويل، حيث ترتبط الحركية التنموية للبلد بأسعار هذه المادة بشكل كبير، وقد سعت الجزائر للخروج من دائرة الاقتصاديات الريفية كهدف اساسي نتيجة التقلبات التي تشهدها أسعار البترول، ورغم التعافي الذي شهدته أسعار البترول خلال مطلع الالفية الثانية إلا انها عاودت الانهيار بشكل واضح خلال سنة 2014، لتبرز اشكالية تنوع الاقتصاد الجزائري من جديد. وتهدف هذه الورقة البحثية الى الاحاطة بمدى تأثير الاقتصاد الجزائري بالانهيار الاخير الذي شهدته اسعار البترول، والجهود المبذولة لتجاوز هذه الازمة تحت الاشكالية التالية:

الى أي مدى أثر انهيار اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري؟ وماهي الحلول المقترحة لتجاوز الازمة؟

### ❖ الهدف من الدراسة:

تسعى هذه الورقة البحثية الى تسليط الضوء على الآثار التي لحقت بالاقتصاد الجزائري جراء انهيار اسعار البترول مطلع 2014. وابرز مختلف الجوانب المتعلقة بهذا الإطار و الجهود المبذولة لتجاوز هذه الازمة، من اجل الخروج بمعطيات تساهم في رسم صورة واضحة حول موضوع الدراسة كمحاولة للوصول الى بعض النتائج و الاقتراحات.

### ❖ منهج الدراسة:

و للوصول الى الهدف المشار اليه و الاحاطة بمختلف جوانب الاشكالية سيعتمد بناء الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي في التعامل مع المعطيات ذات الصلة بموضوع الاشكالية، مع الاستعانة بالإحصائيات و الجداول و غيرها من البيانات، وذلك تحت التقسيم التالي:

◀ البترول من زاوية اقتصادية.

◀ مكانة البترول في الاقتصاد الجزائري.

◀ انهيار أسعار البترول، الأزمة والحول.

◀ | - البترول من زاوية اقتصادية<sup>1</sup>.

تعدد الجوانب التي يمكن من خلالها معالجة البترول نظرا للأهمية الكبيرة التي يلعبها كسلعة استراتيجية، خصوصا من الجانب الاقتصادي. وتعتمد العديد من الدول على الريع كمصدر اساسي للتمويل، خصوصا بعد التحسن الكبير الذي شهدته اسعار هذه المادة نتيجة تزايد استهلاك الطاقة المرتبط بالتحولات الصناعية الكبيرة التي شهدها العالم، و توجد العديد من الدراسات والابحاث الاقتصادية التي تناولت هذه الظاهرة للإحاطة بإيجابياتها و سلبياتها وتأثيرها على التوازنات الاقتصادية.

## 1-1 مفهوم الاقتصاد البترولي:

تزايد متطلبات العالم من الطاقة لمقابلة النمو الاقتصادي، وحاجات نمو النعداد السكاني وتطلعات كافة المواطنين في ارجاء العالم للارتقاء بمستواهم المعيشي، وحيث ان البترول هو مصدر الطاقة العملي والاقتصادي المتاح لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية العالمية ورفاهية المجتمعات<sup>2</sup>.

ويتضمن الاقتصاد البترولي مجموعة النشاطات الاقتصادية المتعلقة بإيجاد ونتاج وتوزيع واستهلاك السلعة البترولية سواء كانت بصورة سلعية واحدة او صورة سلعية متنوعة ومتعددة تمر بمراحل مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض لتكوين الاقتصاد البترولي، أي أن الاقتصاد البترولي هو ذلك العلم المتعلق بالنشاط الاقتصادي للبترول من انتاج وتوزيع واستهلاك للسلعة البترولية<sup>3</sup>.

وعليه فان الاقتصاد البترولي يرتكز بشكل رئيسي على عائدات هذه المادة كمصدر اساسي لتوفير التمويل، حيث تشكل الصناعة البترولية وكل ما يتعلق بها من ناشطات كالاستخراج و التنقيب الجزء الاكبر من النشاطات الاقتصادية. ولقد اكتسب البترول هذه الاهمية اقتصاديا من خلال<sup>4</sup>:

✓ يعتبر عاملا من عوامل الانتاج الى جانب الارض، العمل، رأس المال والتنظيم وتعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر والاسهل.

✓ من الناحية الصناعية يمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون بترول فهو مصدر حرارة الطاقة المحركة و أساس الصناعة البتروكيمياوية.

✓ أهميته التجارية تكمن في كون البترول و منتجاته يشكلان سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة فالشركات الاجنبية تشتري من الاسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج من البلدان النامية  
✓ أصبح البترول في قطاع الموصلات بمثابة شريان النقل الحديث و تقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع الموصلات بحوالي 35% من مجموع البترول المستهلك.

✓ يبقى العامل الاقتصادي السبب الاهم وراء الحروب من بينها محاولة السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الاولية التي يأتي البترول في مقدمتها.

وتحظى سلعة البترول واسواقها باهتمام بالغ، وفيما يتعلق بأسعار البترول فإنه توجد العديد من الطرق لتحديد أهمها:  
- سعر الإشارة: هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحركة إلى جانب المعلنة اخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي انه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان البترولية، مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965م.

- سعر الكلفة الضريبية: هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي

تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة<sup>5</sup>.

ونتيجة للتطورات التي شهدتها الساحة الاقتصادية ذات الصلة بقطاع المحروقات فإنه توجد طريقة أخرى لتحديد سعر البترول هي:

السعر الفوري أو الآني: هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشتريه وبصورة آنية<sup>6</sup>.

و نظرا لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات و الدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على أسعار البترول و تتحكم فيها، حيث كانت السبب الاساسي في انخفاض الاسعار في معظم الاحيان، وبناءا على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 10 و 14 من شهر ديسمبر 1960 ضم ممثلي ايران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية و فنزويلا، وتقرر من هذا الاجتماع التاريخي انشاء منظمة OPEC و هدفها الأول هو حماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها و تأمين التصدير الى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة<sup>7</sup>.

## ◀ II - 2 - البترول بين النعمة والنقمة :

قد ساهم هذا المورد في تحسين وتطوير حياة الإنسان عبر الزمن، وبخاصة على مستوى الدول التي أحسنت استغلاله، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبعض الدول الأوروبية. ومن بين البلدان التي استطاعت أن تدير وتتحكم في الإيرادات الناتجة من استغلال النفط هي النرويج أندونيسيا وبتسوانا. وهذا ما يعزز التبريرات النظرية لبعض الباحثين في هذا المجال، ويرجع ذلك إلى وجود مؤسسات داعمة وذات نوعية جيدة وقوية، حيث إن نجاح هذه البلدان في التحكم في هذه النعمة يعود إلى طبيعة السياسات الحكومية التي جعلها تتحكم في إدارة مواردها بنجاح، وتحويل إيرادات هذه الموارد لمصلحة معظم فئات السكان على المدى البعيد<sup>8</sup>.

ورغم كل هذا إلا أن العديد من الدراسات تشير الى عواقب الاعتماد على البترول واثار ذلك على الهيكل العام للاقتصاديات البترولية وباقي القطاعات المساهمة في الاقتصاد كنقمة لهذه الموارد.

حيث يشير مفهوم نقمة الموارد الى التناقض المسجل والملحوظ بين زيادة الموارد الطبيعية غير المتجددة خاصة النفط وضعف النمو الاقتصادي وظهور نتائج سيئة للتنمية، ولأن هذه الوفرة لا تستغل في تحريك مفاصل الاقتصاد الحقيقي في شكل استثمارات صناعية او تجارية وهذا ما يسمى بمرض الفوائض النفطية<sup>9</sup>، وعادة ما يُنظر إلى أي اكتشاف لكميات كبيرة من النفط في البلدان النامية على أنه نعمة، فهو يعد بمثابة فرصة للدول للقفز إلى الأمام في مجال التنمية لصالح مصلحة مواطنيها. ولكن للأسف، نادراً ما يكون هذا هو واقع الحال حيث أن الموارد الطبيعية الوفيرة مثل النفط هي في الواقع عقبة رئيسية تعترض التنمية في العديد من البلدان. فهي بمثابة "الفخ" الذي يخنق الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ويؤدي إلى سوء الحوكمة<sup>10</sup>.

وعند الحديث عن نقمة البترول تعتبر العلة الهولندية احد اهم الاسس النظرية في هذا الموضوع، والمرض الهولندي هو مفهوم يشير الى جميع الأثار السلبية التي تحدث في الاقتصاد من خلال التوسع في القطاعات التي تنتج الموارد الطبيعية و انكماش القطاعات الاخرى<sup>11</sup>. و يعد مصطلح المرض الهولندي احد التفسيرات التي يستخدمها الاقتصاديون

للدلالة على ضعف القطاعات غير النفطية من الاقتصاد، اذ تقول النظرية ان الارباح غير المتوقعة في احد القطاعات تميل الى رفع اسعار الصرف، مما يجعل التصدير في القطاعات الاخرى اعلى تكلفة و الاستيراد ارخص<sup>12</sup>.  
و يؤدي الاعتماد الكبير على العوائد النفطية الى مجموعة من الآثار السلبية هي<sup>13</sup>:

✓ الانكشاف الكبير امام الاقتصاديات الصناعية المتقدمة.

✓ ان الفوائض المالية المتأتية بصورة فجائية نتيجة ارتفاع الأسعار ينجم عنه عنها استثمار غير مجدي لهذه الأموال التي غالبا ما توظف في سندات وأذونات الخزينة لدول أجنبية.

✓ تأثر الدخول النفطية بالتغيرات الطارئة على العملات الأساسية.

✓ تعرض الاقتصاديات النفطية الى ما يعرف بالتضخم المتبادل (التضخم المستورد).

ومن خلال ما سبق يمكن الخروج بنتيجة مفادها أن العوائد البترولية و الربحية تشكل مصدرا مهما تعتمد عليه العديد من الدول، لكن ان عدم استغلال هذه العوائد بشكل الصحيح يؤدي الى انعكاسات سلبية تضر بباقي القطاعات المنتجة مما يؤثر سلبا على التنوع الاقتصادي من جهة، ويجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات التي تطرأ على الاسعار من جهة أخرى خصوصا ان اسباب تلك التقلبات لا تقتصر على العوامل الاقتصادية بل حتى السياسية.

◀ II - مكانة البترول في الاقتصاد الجزائري :

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بامتياز، حيث تشكل العائدات البترولية اهم مصدر للتمويل، وترتبط باقي القطاعات المساهمة في تكوين الناتج الكلي للبلد بشكل مباشر بقطاع المحروقات.

II-1- مساهمة البترول في الاقتصاد الجزائري :

اكتشف البترول لأول في الجزائر بكميات تجارية سنة 1949 في الجنوب الغربي من البلاد وبدأ الانتاج من هذه المنطقة عام 1953، وشهدت سنة 1956 أولى الاكتشافات الكبرى في حاسي مسعود في الصحراء الجزائرية حيث اكتشف حقل حاسي مسعود الذي بدأ الانتاج سنة 1957، وبعد أن نالت الجزائر استقلالها أممت في 24 فبراير سنة 1971 51% من أسهم شركتي البترول ايراب ERAP وشركة البترول الفرنسية<sup>14</sup>.

ويعتبر قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، وذلك لأنه لا يزال بعد أكمين أربعة عقود من الاستقلال القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي، فهو يساهم في الصادرات الجزائرية بنسبة تزيد عن 9% في المتوسط، وفي الإيرادات الجبائية للدولة بنسبة تتراوح حسب السنوات بين 60 و1575%. اضافة الى هذا تشكل الجباية البترولية في الجزائر أهم إيرادات الدولة و النظام الجبائي في الجزائر يطبق على الأنشطة التالية<sup>16</sup>:

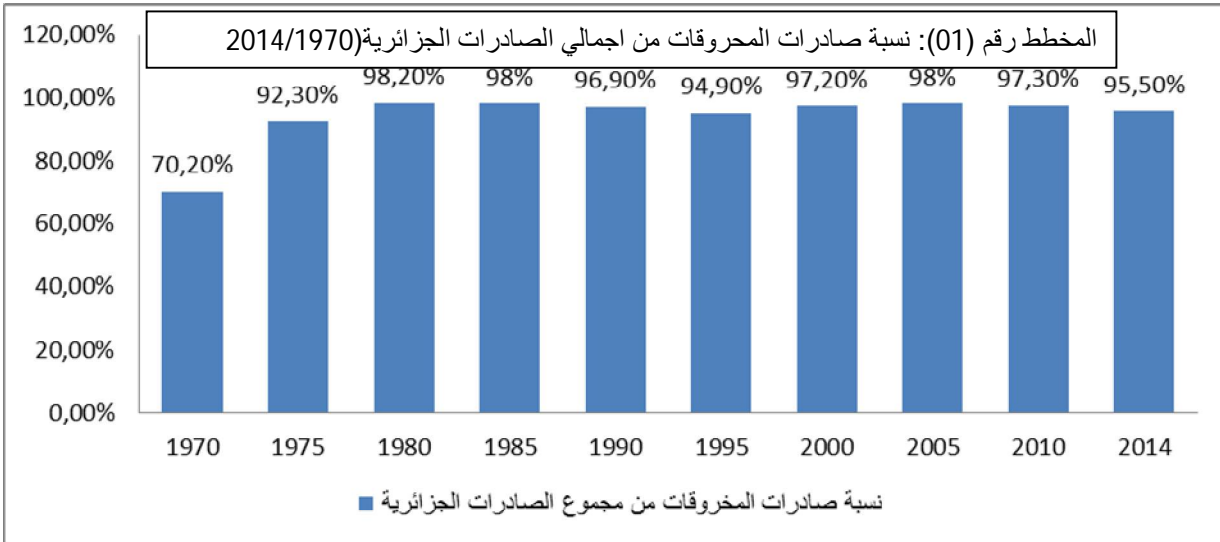
-التنقيب، البحث واستغلال المحروقات.

- نقل المحروقات عبر القنوات.

- تمييع الغاز الطبيعي و معالجته و استخراج غاز البترول المميع. وتضم جباية المحروقات الحقوق على المحروقات المستخلصة و الضريبة على النتيجة المتعلقة بالنشاط، كما تفرض هذه الحقوق على الشركات الوطنية النشطة في القطاعات المذكورة سابقا والشركاء الأجانب، كما يتم فرض هذه الحقوق و تطبيقها في حدود إقليم الدولة و نأخذ كمثال الجزائر التي تعد من بين دول عالم الثالث و التي تشكل المداخيل ال أكثر من 80% من مجمع المداخيل الجبائية.

و نظرا لهذا الدور الكبير للبترول و قطاع المحروقات كان لا بد ان يصاحب ذلك ضخامة الاستثمارات الموجه لهذا القطاع، حيث قامت الحكومة الجزائرية بابرام العديد من الاتفاقيات و انجاز العديد من المشاريع كمشروع مصفاة ادرار سنة 2004 بطاقة انتاجية تصل الى 600 الف طن سنويا من البترول، و مشروع هيلوم سكيكدة بدءا من جوان 2005، كما يقدر ان يتم استثمار نحو 80 مليار دولار خلال الفترة 2015 الى 2019 لزيادة الطاقة الانتاجية الى 225 مليون طن<sup>17</sup>.

و المخطط التالي يوضح نسبة قطاع المحروقات من مجموع الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1970-2014



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات الجمارك الجزائرية، وزارة المالية الجزائرية

يبين المخطط رقم (01) النسبة الكبيرة التي يساهم بها البترول و المحروقات بشكل عام في اجمالي الصادرات الجزائرية، حيث تتراوح هذه النسبة ما بين 98% خلال مرحلة الثمانينات هذا رغم ازمة انهيار اسعار البترول آواخر تلك المرحلة (1986) وما نتج عنها من اضرار بليغة لحقت بالاقتصاد الجزائري، ورغم الجهود المبذولة لتحقيق هدف تقليل التبعية لقطاع المحروقات الا ان هذا القطاع ظل يحتل نسبة تتراوح بين 97% و 95% من اجمالي الصادرات الجزائرية على مدى السنوات الاخيرة منذ سنة 2000 و التي تمثل المصدر الرئيسي للعملة الصعبة، هذا رغم التحسن الكبير لأسعار البترول و المحروقات بشكل عام والتي كان يجب ان تستغل لتطوير باقي القطاعات التي يمكنها ان تساهم في تنويع الصادرات الجزائرية.

وتساهم أموال الريع البترولي بقدر كبير جدا من الناتج الإجمالي الجزائري خصوصا بعد سنة 2010 وذلك راجع للتحسن الكبير الذي شهدته أسعار البترول وهي أيضا تغطي جزء كبير جدا من النفقات العامة للدولة إذ تدر على الخزينة العمومية أكثر من 12% من إجمالي إيراداتها السنوية، كما تلعب دور غير مباشر في دعم الأجور وتمويل الاستهلاك ودعم مختلف قطاعات الاقتصاد بمختلف أنواعها.

## ◀ II-2- عواقب اعتماد الاقتصاد الجزائري على البترول:

رغم كل الجهود التي بذلتها الجزائر للخروج من دائرة الاقتصاديات الريعية الا ان البترول ظل يشكل المصدر الاساسي الذي تعتمد عليه الجزائر لتلبية حاجياتها، الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري مرهونا بتقلبات اسعار البترول وأزماته. ورغم تعدد التقلبات التي تشهدها اسعار البترول الا ان اهم ازمة شهدتها هذه المادة و كان لها اثر كبير على الاقتصاد الجزائري هي ازمة 1986، والتي كان لها اثر كبير أدى الى تحولات اقتصادية جوهرية نتيجة العجز الذي شهدته الميزانية العامة الذي لم تقتصر آثاره على الجانب الاقتصادي والمتمثلة في اللجوء الى المديونية إثر الأزمة العالمية التي ضربت الأسواق النفطية عام 1986 وانهيار سعر البرميل الواحد ووصوله أقل من 13 دولار للبرميل مما أدى الى انخفاض العوائد النفطية للجزائر بصورة كبيرة وخسارتها ما يقارب مبلغ قدره 500 مليون، وحقق الميزان التجاري عجزا كبيرا قدره 6589,45 مليون دينار خلال نفس السنة، أما ميزان المدفوعات فقد سجل هو الآخر عجزا قدره 15 مليار دج<sup>18</sup>. و بعد التعافي الطفيف الذي شهدته الاسواق العالمية، عاودت بواذر الازمة بالظهور مطلع سنة 1998 حيث انخفضت الاسعار الى مادون 13 دولار لبرميل، مما أدى الى حدوث كبير في الإيرادات العامة يقدر ب: 2.871 مليون دولار حيث سجلت الميزانية العامة عجزا قدر ب 1.849 مليون دولار<sup>19</sup>.

وأدى الاعتماد الكبير على المحروقات الى استنزاف هذه الثروة غير المتجددة، ويبرز هذا من خلال المنحى رقم(01) و الذي يمثل تطورات انتاج النفط بشكل عام في الجزائر خلال سنوات الاخيرة:



يبدو واضحا من خلال المنحى رقم(01) الانخفاض المستمر في انتاج النفط الخام بشكل عام وذلك نتيجة الاستنزاف الهائل لهذه الثروة غير المتجددة، حيث تراوحت كميات الانتاج خلال سنوات 2008 الى غاية منتصف 2009 مايقارب 1400 الف برميل ليشهد هذا الانتاج انخفاض مستمرا مع مطلع الالفية ليقارب 1150 الف برميل سنة 2016، ورغم ان ارتفاع الاسعار في السوق الدولية خلال تلك المرحلة قد غطى على نقص الانتاج الا ان تفقام

بمجرد بدأ انهيار الاسعار بدايات 2014، و تستدعي هذه الوضعية ايجاد بدائل للطاقة حيث اصبح الانتقال الى الطاقات المتجددة حتمية ضرورية تفرضها المتغيرات الدولية، خصوصا مع توفر المؤهلات الهائلة في هذا المجال. اضافة الى ما سبق فإن كل المؤشرات ذات الصلة بقطاع المحروقات تفيد بأن أعراض المرض الهولندي بادية على الاقتصاد الجزائري، حيث مارس حقن الربح البترولي في الاقتصاد أثرا سلبيا على باقي القطاعات، وبالتالي فان النتيجة التي نخلص اليها ان اعراض المرض الهولندي موجودة في الاقتصاد الجزائري وزادت حدتها مع انخفاض اسعار البترول وتقلص الربح البترولي الامر الذي ساعد على اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي<sup>20</sup>.

### III - انهيار اسعار البترول، الأزمة و الحلول.

تشهد اسعار البترول تقلبات كبيرة نتيجة تدخل العديد من العوامل الاقتصادي وحتى السياسية في تحديد هذه الاسعار، وتعتبر الازمات البترولية من أكثر الازمات التي أثرت على الاقتصاديات العالمية خصوصا الناشئة منها التي تعتمد على الربح كمصدر للتمويل.

### III-1- أثر الازمة البترولية الاخيرة على الاقتصاد الجزائري.

شهدت أسعار البترول ارتفاعا نوعيا مع مطلع الألفية الثانية استمر ما يقارب العقد من الزمن، حيث عاشت الدول المنتجة للبترول بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة بحبوحة مالية، اذ شكلت صادرات المحروقات خلال هذه الفترة 95% من المجموع الكلي للصادرات وشكلت الجباية البترولية أكثر من 60% من ايرادات الميزانية العامة للدولة، غير أن الانهيار المفاجئ لأسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 بنسبة تزيد عن 50% أدى الى العديد من الآثار السلبية.

ان هذا الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات جعل احتياطات الدول المنتجة للنفط تتآكل وتدخل ميزانيتها مرحلة العجز، وهي التي بنتها على اساس مرجعي يفوق 90 دولار للبرميل، ومنها الجزائر التي تعتمد سعر مرجعي نظري بعيد كل البعد عن واقع ميزانيتها<sup>21</sup>. و في سنة 2015 انخفض متوسط سعر برميل البترول ب 47.1% من 100.2 دولار في 2014 الى 53.1 دولار في 2015، نجم عن هذا الانخفاض القوي تقلص في ايرادات صادرات المحروقات ( 33.08 مليار دولار في 2015 مقابل 58.46 مليار دولار في 2014)، و امتد هذا التأثير السلبي ليشمل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الذي سجل عجزا قدره 27.54 مليار دولار سنة 2015 مقابل عجز قدره 5.88 مليار دولار سنة 2014، و نتيجة لذلك انخفضت احتياطات الصرف ب 34.81 مليار دولار منتقلا من 178.94 مليار دولار نهاية 2014 الى 144.13 مليار دولار نهاية 2015<sup>22</sup>.

ونتيجة الاعتماد الكبير على العائدات البترولية فقد كان لانهيار الاسعار اثر سلبي كبير على معدلات النمو، و هو ما يبينه المخطط التالي:





نلاحظ من خلال المخطط رقم (03) مدى تأثير معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للجزائر بانخفاض اسعار البترول حيث انخفضت من نسبة 5.2% سنة 2014 الى 2.5% مباشرة بعد الازمة سنة 2015، ورغم التعافي الذي تشهده تلك المعدلات بعد مضي سنتين من الانهيارت لكن تبقى دائما دون المطلوب وعكس توقعات الحكومة التي اتخذت من معدل نمو 7% كهدف خلال السنوات المقبلة.

أما على المدى البعيد فيمكن لانهايار اسعار البترول ان يؤدي الى آثار سلبية كبيرة خصوصا على المستوى الاجتماعي و ذلك من خلال توفير مناصب الشغل التي تتكفل الدولة بتوفير الجزء الأكبر منها من خلال التوظيف العمومي و الذي شهد تجميدا الا في بعض القطاعات كالتعليم و الصحة مما أدى الى ارتفاع نسبة البطالة الى 10.6% - حسب معطيات البنك الدولي - بعد الازمة خلال سنة 2015.

ومع نهاية 2014 عرف احتياطي الصرف الخارجي انخفاضا بأكثر من 500 مليون دولار نتيجة انهيار اسعار البترول، كما تراجعت احتياطات البلد من النقد الاجنبي الى 172.6 بنهاية 2015، كما ان هذا الانكماش سيمتد الى الناتج الداخلي الخام الذي سينخفض الى 208 مليار دولار خلال السنوات المقبلة على اساس نمو سنوي في حدود 4%، وهو ما يمكن ان يؤدي الى ازمات مالية<sup>23</sup>.

بالحديث عن المستقبل، اشار العديد من الخبراء الاقتصاديين الى انه في الأعوام العشرة المقبلة ستعرض الدول النفطية لمزيد من المشاكل الاقتصادية إذا لم توسع استثماراتها، معتمدين بهذا التوقع على بيانات الاكتشافات الجديدة الموجودة لدى الغرب خاصة الغاز الصخري، الذي سيؤدي الى تراجع أسعار الطاقة، وبالأخص الغاز والنفط. وبالتالي التأثير على ميزانيات الدول على المدى القصير و البعيد، ولهذا رجح خبراء أن تحقق الدول الكبرى المصدرة للغاز المسال مزية استراتيجية في تسويق إنتاجها، على رأسها قطر، وسط بوادر عجز قطاع الغاز المسال في الولايات المتحدة عن التكيف تماما مع أسعار منخفضة للطاقة<sup>24</sup>.

وتفيد هذه المعطيات الى الأثر السلبي الذي لحق بالاقتصاد الجزائري نتيجة الازمة البترولية، الامر الذي ادى الى اختلال معظم المؤشرات الاقتصادية، خصوصا ان معظم العوائد البترولية تستعمل لتغطية التكاليف الاجتماعية في ظل سياسة الدعم التي تنتهجها الجزائر.

### III-2- الحول المقترحة للخروج من الازمة.

شكل ارتفاع اسعار البترول مع مطلع الالفية الثانية وضعا مريحا للدول الريفية ومن بينها الجزائر، حيث شهدت الايرادات العامة التي يشكل البترول مصدرها الاساسي تزايدا ملحوظا، ورغم البحوبة المالية التي عاشتها الجزائر خلال السنوات الماضية وتزايد احتياطات الصرف الاجنبي، الا أن هذا لم يستغل لتطوير القطاعات المساهمة في الاقتصاد خارج المحروقات.

وفيما يلي صورة عامة حول تلك القطاعات والتي يعول على تطويرها للخروج من الازمة.

✓ قطاع الفلاحة: عند الحديث عن الهدف الاساسي الذي تسعى الجزائر الى تحقيقه منذ الاستقلال ألا وهو الخروج من دائرة الاقتصاديات الريفية، يعتبر قطاع الفلاحة اول القطاعات المعول عليها للتوفير تنويع اقتصادي خارج المحروقات و تحقيق الامن الغذائي الذي يعتبر اولوية ملحة، لدى سعت الجزائر على غرار باقي الدول الى محاولة تدارك النقص الحاصل في المجال الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي من خلال مجموعة من السياسات والمخططات التي كان آخرها سياسة التجديد الفلاحي والريفي وذلك في إطار الخطة الخماسية للتنمية للفترة (2009-2014) كمسعى لتطوير القطاع<sup>25</sup>، و الامر لم يتوقف هنا بل تم تسطير خطط لتطوير القطاع ضمن خطة الفلاحة 2019 تركز على معدل نمو للقطاع في حدود 5% مع محاولة تحقيق الاكتفاء من الحليب و القمح اللذان يشكلان النسبة الكبيرة من الواردات الغذائية التي تمول اساسا من عائدات البترول، كما تسعى هذه الخطة الى توفير مايقارب 1.5 مليون وظيفة في قطاع الفلاحة<sup>26</sup>، ويعتبر التطور الذي شهدته بعض الشعب الفلاحية مثل الباطاطا في واد سوف مثال محفز للمدى نجاح قطاع الفلاحة في المساهمة بالخروج من الازمة البترولية، اذا ماتم تطبيق مخطط الفلاحة 2019 فعالية و كفاية على ارض الواقع.

✓ قطاع السياحة: من بين المقومات التي يزخر بها الاقتصاد الجزائري يعتبر قطاع السياحة أحد أهم القطاعات التي يمكن التعويل عليها كأداة للتنويع و الخروج من دائرة الريع، ذلك أن العديد من الخبراء يجمعون على أن القطاع السياحي يعتبر مصدرا مهما يمكن التعويل عليه لحل أزمة الاقتصاد الجزائري، مع العلم أن هذا التوجه ليس استثناءا، حيث تلقى السياحة اهتمام متزايدا من طرف الدول النامية و المتقدمة على حد سواء، و يساهم القطاع بشكل ضئيل جدا في الناتج الكلي للجزائر لا تكاد تتراوح بين 3.3% سنة 2014 و 3.5% سنة 2015 رغم المؤهلات الكبيرة المتوفرة. و كمحاولة للنهوض بقطاع السياحة في الجزائر، و فيما يتعلق بالآفاق المستقبلية فقد تم تسطير المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) و يتعلق هذا المخطط بآفاق 2030 من أجل تنمية السياحة بالجزائر، حيث يشكل المخطط التوجيهي للتنمية السياحية مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة و يعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030، فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة و ذلك من أجل الرقي الاجتماعي و الاقتصادي على الصعيد الوطني طيلة العشرينية القادمة، حيث يضم المخطط كهدف اول و أساسي ترقية

اقتصاد بديل للمحروقات ضمن خمسة اهداف اخرى<sup>27</sup>، ومن خلال هذا يكمن ان تعوض السياحة جزءا كبيرا من مداخيل العملة الصعبة بدل المحروقات مما يساهم لامحالة في الحفاظ على توازن احتياطات الصرف الاجنبي التي استنزف مأخرا.

✓ قطاع الصناعة: يعتبر تشكيل قاعدة صناعية متينة ومتنوعة هدفا منشودا من طرف السلطات الجزائرية منذ وضع الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية الجزائرية، حيث ورد في ميثاق طرابلس سنة 1962 "إن التنمية الحقيقية والطويلة المدى بالنسبة للوطن، مرتبطة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية من أجل فلاحه متطورة. على هذا الأساس منحت الجزائر امكانيات كبيرة للصناعات البترولية و صناعات الحديد و الصلب، وفي هذا الاطار تتحمل الدولة مسؤولية توفير الظروف والوسائل الكفيلة بإنشاء صناعات ثقيلة<sup>28</sup>، ورغم كل الجهود المبذولة من شراكة و فتح باب امام الاستثمارات الاجنبية خاصة مع الاتحاد الاوربي الذي يعتبر شريك استراتيجي حيث كان الهدف الأساسي للجزائر من خلال اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الاستفادة من مزايا التي تتمتع بها دول الاتحاد الاوربي مما يؤدي الى تعزيز التنافسية لدى المؤسسات الجزائرية امام المنافسة التي تتعرض لها خاصة في ظل منطقة التبادل الحر آفاق 2017 اضافة الى رغبة الجزائر في توازن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية و توسيعها و غيرها الا ان قطاع الصناعة يظل يرواح مكانه.

✓ الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الآلية الجديدة لتطوير وتنويع الاقتصاديات خارج الربيع خصوصا النامية منها، وضمن هذا الاطار ذلك توالت القوانين الهادفة الى تحفيز انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال مجموعة من القوانين و الأوامر على رأسها الامر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤرخ في 20 اوت سنة 2001 و يليه القانون المعدل و المتم رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2006 و الذي تم بموجبه تقديم مجموعة من المزايا الكفيلة بتشجيع الاستثمار، و انشاء المجلس الوطني للاستثمار لدى الوزير المكلف بالاستثمار و الموضوع تحت سلطة ورئاسة الحكومة، اضافة الى هذا تم بموجب هذا القانون انشاء صندوق لدعم الاستثمار والذي يوجه لتمويل المزايا الممنوحة للاستثمار<sup>29</sup>.

وينص القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اضافة الى ما سبق على تاسيس هياكل و مراكز خاصة هدفها تسهيل اجراءات التأسيس و اعلام و توجيه ودعم و متابعة المؤسسات، و من بين هذه الوكالات نجد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ( ANSEJ )، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، بالاضافة الى استحداث مجموعة من حاضنات الاعمال و مشاتل المؤسسات.

وبالرغم من هذه الجهود والامكانيات الكبيرة التي وضعتها الدولة في هذا الاطار، الا ان التجربة اظهرت الفارق الكبير بين الاهداف المسطرة من وراء هذه البرامج و النتائج المحصلة، حيث كشف خبراء اقتصاديون بمناسبة الاسبوع العالمي للمقاولاتية 2013 الذي ينظم على مستوى ازيد من 130 دولة حول العالم منها الجزائر ان هذه الاخيرة خسرت رهان انشاء 02 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة الذي اعلنته قبل عشر سنوات<sup>30</sup>. ويعتبر نشر روح المقاولاتية بين الشباب خصوصا خرجي الجامعات والمعاهد، الخطوة الاولى لتحفيز انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في القضاء على البطالة وانشاء قاعدة صناعية متينة تساهم في تنويع الاقتصاد خارج المحروقات.

- خاتمة:

يبدو واضحا من خلال ما سبق الاثر الكبير الذي خلفته الازمة البترولية الاخيرة على الاقتصاد الجزائري بمختلف قطاعاته، لتبقى صفة الاقتصاد الريعي ملازمة للاقتصاد الجزائري منذ ما يفوق الخمسين سنة من الاستقلال رغم الانتعاش الذي شهده مع طلع الالفية من خلال ارتفاع اسعار البترول، وبعد مرور ما يقارب ثلاثة سنوات على الازمة تزداد الاثار و الانعكاسات تفاقما، و كنتيجة عامة يمكن القول:

- يبقى الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات اسواق المحروقات بصفة عامة والبترول بصفة خاصة، رغم كل المساعي و الجهود المبذولة لتطوير القطاعات المساهمة في الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات.

- لقد كان لارتفاع اسعار البترول مع مطلع الالفية قبل الازمة وتحسن الوضعية المالية للجزائري من خلال القضاء على المديوينة الخارجية وارتفاع احتياطات الصرف الاجنبي مساهمة في التخفيف من حدة الازمة، لكن يبقى ذلك على المدى القصير جدا فقط نتيجة الاستنزاف الكبير.

- وجب التعامل مع الازمة البترولية الاخيرة كخيار حتمي لتطوير القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات من فلاحية و سياحة وغيرها، عن طريق استراتيجيات متكاملة تراعي الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية. المراجع والهوامش.

- <sup>1</sup> - نتيجة تعدد المراجع المستعملة من طرف الباحثين، قد تتداخل كلمة النفط مع البترول في الورقة البحثية، رغم ما بين المصطلحين من فرق.
- <sup>2</sup> - جهاد عودة، مقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2014، ص
- <sup>3</sup> - محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي" ديوان المطبوعات الجزائرية، 1983، ص 04.
- <sup>4</sup> - محمود موسى عثمان، الموارد الاقتصادية، منظور بيئي، دار المنطقة العمرانية، مصر، الطبعة الأولى، 1988، ص 87.
- <sup>5</sup> - محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 1983، ص 198.
- <sup>6</sup> - Jean Pierre Angelier , *énergie international 1987-1988* , Economica , 1987, P 66
- <sup>7</sup> - عبد القادر سيد أحمد، الأوبك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 75.
- <sup>8</sup> - جمال بوتلجة، النفط بين النعمة و النعمة، حالة الجزائر، المستقبل العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - العدد 453، لبنان، 2016، ص 39.

- <sup>9</sup> - عبد الحي زلوم، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط و الاستثمار، مؤسسة عبد الحميد شومان، الاردن، 2008، ص 06.
- <sup>10</sup> - Paul Collier **The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About it**, Oxford University Press, USA, 2007, P12.
- <sup>11</sup> - Jean Philippe . **le syndrome hollandaise : théorie et vérification empirique au congo et cameroun** . universite montesquier , bordeaux 4 , France , P 2.
- <sup>12</sup> - Toby Shelley , **Oil :Politics, Poverty and The Planet**, Zed Books, United Kingdom, 2005, P 53.
- <sup>13</sup> - مصطفى رشيد شبيحة، مشكل التضخم في الاقتصاد البترولي، الدار الجامعية، لبنان، 1981، ص 20.
- <sup>14</sup> - محمد خنتاوي، النفط و تأثيره في العلاقات الدولية، دار النفائس، لبنان، الطبعة الاولى، 2010، ص 91.
- <sup>15</sup> - Mouloud Hedir, **L'économie algérienne à l'épreuve de l'OMC**, Anep, Alger 2003, P335.

- <sup>16</sup>- مراس محمد، الأثر المباشر و غير المباشر للجباية البترولية و العادية على نمو الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا - جامعة حسيبة بن بوعلي - العدد 10، 2012، ص 153.
- <sup>17</sup>- بوريش احمد، تداعيات و انعكاسات انهيار اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، المؤتمر الاول للسياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الحاجيات الدولية، جامعة سطيف، 07-08 أبريل 2015، ص 07.
- <sup>18</sup>- هاشم جمال، السوق البترولية العالمية وانعكاسها على الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1988، ص 4.
- <sup>19</sup>- مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، ص 8.
- <sup>20</sup>- وليد عبد الحميد عايب، الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفقا الحكومي، مكتبة الحسين العصرية، لبنان
- <sup>21</sup>- راهم فريد، بوركاب نبيل، انهيار اسعار النفط: الأسباب و النتائج، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، يومي 07/08 أبريل 2015، ص 02.
- <sup>22</sup>- تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، متاح على موقع بنك الجزائر على الرابط التالي:
- [http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventiongouv\\_cnavril2017arabe.pdf](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventiongouv_cnavril2017arabe.pdf)
- <sup>23</sup>- بوريش أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 13.
- <sup>24</sup>- عامر عمران، انخفاض اسعار النفط: الأسباب و العواقب، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية:
- <http://rawabetcenter.com/archives/901> (2017/07/20) تصفح بتاريخ:
- <sup>25</sup>- حول سياسة التجديد الفلاحي و الريفي أنظر: القانون 8-16 المؤرخ في 03 أوت 2008 و المتضمن للتوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، العدد 46 الصادر في 08 أوت 2008، ص 06.
- <sup>26</sup>- مخطط الفلاحة 2019، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية الجزائرية: <http://www.minagri.dz>
- <sup>27</sup>- الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، المخطط التوجيهي للتنمية السياحية (SDAT):
- <http://www.andt-dz.org/ar/?action=formunik&type=menu&idformunik=22> (2017/07/23) تصفح بتاريخ
- <sup>28</sup> - PROJET DE PROGRAMME pour la réalisation de la révolution démocratique populaire-adoptée à l'unanimité par le C.N.R.A à Tripoli en juin 1962.
- <sup>29</sup>- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر في اوت سنة 2001، ص 04.
- <sup>30</sup>- محمد قوجيل، يوسف قريشي، سياسة دعم المقاولاتية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04، سنة 2015، ص 158.